بلاغ من مقاصد المحدثين في النقد والتصحيح

د/أبولبابة حسين
مدير مركز الدراسات الإسلامية
-القيروان- تونس

لست في حاجة الى التذّكير بأهمية العلم في الاسلام وما وفره الدّين الحنيف من مناخ روحيّ وأسباب نفسيّة ومادّية للنّهوض بالعلم وجعله الركيزة الاساسية لإصلاح المعاش والمعاد.

والقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة حافلان بما يعلى من مكانة العلم ويحض على طلبه ويرفع من شأن العلماء.

وقد جعل الاسلام العلم شرطًا لنجاح كل قول وعمل بل فقد قدّمه على كل قول وعمل حتّى أنّ الامام البخاري صاحب أصحّ كتاب بعد كتاب الله عقد بابا في كتاب العلم من صحيحه ترجم له بقوله "باب العلم قبل القول والعمل" (1) وقد شرح ابن المنيّر (2) السكندري هذه الترجمة بقوله : (أراد به أنّ العلم شرط في صحة القول والعمل، فلا يعتبران إلا به فهو متقدّم عليهما لأنّه مصحّح للنيّة المصحّحة للعمل) (3)

وحتى تبقى جذوة العلم حية متوقدة في النفوس حث الاسلام على طلب العلم ما حيي الانسان، ولا ينبغي أن يحول دون طلب العلم تقدم سن وعلو منصب ولا أي عائق يمكن التغلب عليه، فهذا عمر رضي الله عنه ينصح شباب الامة بقوله تفقهوا قبل أن تسودوا" فيضيف الامام أبوعبدالله البخاري قوله "وبعد أن تسودوا" (4) ويعلل ابن حجر السقلاني ما أضافه البخاري بقوله" (خشية أن يفهم أحد من ذلك أن السيادة مانعة من التفقه ... لأن الرئيس قد يمنعه الكبر والاحتشام أن يجلس مجلس المتعلمين) (5).

وبإيجاز فإن الاسلام جعل العلم قوام الحياة السوية البناءة والمنتجة واعتبر انحسار العلم وتفشي الجهل علامة العقم والضياع، واشارة من اشارات قيام الساعة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إن من اشراط الساعة أن يرفع العلم ويثبت الجهل)(6).

والملاحظ أن المراد بالعلم معناه الواسع والشامل لكل مشاغل الانسان وما يخدم ارادة تعمير الكون والوفاء بأمانة خلافة الله في الارض.

وقد أثمرت عناية الاسلام بالعلم أن توجه العديد من أبنائه -منذ بزوغ فجر الاسلام وطوال فترات تاريخية ومن مختلف الامصار الاسلامية- نحو طلب العلم والتعمق في مباحثه وفنونه الكثيرة.

فكثر العلماء وتعددت المدارس العلمية وبرزت أنماط مختلفة من المؤلفات تند عن العد، تنوعت مناهجها بحسب الاغراض التي تسعى الى تكميل ما فيه نقص وتطوير مابلغ شأوا من الكمال والى دعم ما تحقق، وتعمل على تفتيق آفاق جديدة في مجال البحث والدراسة مع السعي لتسيير الوصول الى الحقائق وايجاد الطريق الانجع للانتفاع بها وتوظيفها في خدمة العلم.

وللوقوف على جهود العلماء المسلمين في خدمة العلم وما وضعوه من التآليف وما حققوه من أعمال خالدة وما وصلوا إليه من رقيّ وتقدّم عقلي وعلمي يكفي تصفّح المقدمة(7) التي وضعها سماحة السيد شهاب الدين الحسيني المرعشي لكتاب كشف الظنون حيث أحصى جملة وافرة من المؤلفات التي أرّخت للعلوم وجمعت ما صنف فيها من كتب فبدأ بأخبار المؤلفين والمؤلفات لأبي محمد أحمد بن طيفر البغدادي تـ 280هـ وبفهرس العلوم لابن النديم المتوفى في أواخر القرن الرابع (في حدود 385هـ) وانتهى بمعجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف اليان سركيس في كتابه معجم المطبوعات العربية المطبوع بالقاهرة سنة 1346هـ وما وضعه بعض المستشرقين من مؤلفات في هذا المضمار.

وكذلك تصفح المراجع التي اعتمدها خير الدين الزركلي رحمه الله في وضع موسوعته الموسومة "بالأعلام"(8)، والنظر في تاريخ التراث العربي (9) الذي أرخ فيه فؤاد سزكين لتاريخ العلوم الاسلامية حتى منتصف القرن الخامس للهجرة، وتتبع القائمة الطويلة التي قدمها لنا السخاوي تـ 902 هـ في كتابه "الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ"(10) للمؤلفات التي صنفها العلماء المسلمون على اختلاف تخصصاتهم واهتماماتهم، بالعودة الى هذه الامهات وغيرها ندرك خصوبة الامة الاسلامية ومدى ما قدمه أبناؤها للعلم وللانسانية من خدمات كما نقف على مدى العناية البالغة التي أولاها علماء الاسلام لكتاب الله وسنة نبيهم صلى الله عليه وسلم فلم يغادروا صغيرة ولا كبيرة إلا أوسعوها بحثا

ودراسة.

وبما أن طرق العلماء في وضع مصنفاتهم متنوعة وتختلف باختلاف موضوعات كتبهم والفنون العلمية التي أكبوا على دراستها وتباين الاهداف التي وضعت لها، ونظرا لتشعب تلك المناهج التي لا يستطيع الوفاء بإحصائها والالمام بمناهجها الا المختصون المتبحرون في تاريخ العلوم، فإني سأقتصر على الحديث في هذه العجالة عن جانب من منهج علماء السنة في بحوثهم ومؤلفاتهم التي عنوا فيها بالحديث النبوي -المصدر الثاني للتشريع الاسلامي- لفحصه وتمحيصه وتقديمه للناس نقيا صافيا. فتركن إليه النفوس وتطمئن الى قبوله فيحتج به ويعمل بما يستنبط منه من أحكام وآداب وحقائق علمية.

وندرك من هذه الاشارة أن جهود المحدثين تقوم على الرواية نقلا ونقدا وتمحيصا فكان لزاما علينا التذكير بمدلول الرواية وما حدّها به العلماء.

الرواية وما امتازت به في الاسلام

بادئ ذي بدئ نشير إلى أن الرواية يحتاج اليها (في ما لا يتناوله العقل بالاثبات أو تتناوله التجربة بالتطبيق والاختبار أو تتناوله المشاهدة بالحسّ والبديهة بفطرة الادراك وذلك يرجع لأحد أمرين :

أحدهما : احداث الغابرين جيلا بعد جيل وهذا يبحث عنه التاريخ العام أو الخاص.

وثانيهما : ما يتعلق بأوامر ونواه وتشريعات وكتب ومعجزات لمن ثبت أنهم أنبياء ومرسلون من الله لخلقه لتكليفهم بطاعته والخضوع لجلاله)(11).

ولا تختصّ بالرواية التي هي نقل الاخبار ونسبتها الى من عزيت إليه أمة دون أخرى فلكل أمة مروياتها ورواياتها وكل أمة تسعى لحفظ أخبارها وتعنى بتسجيل تواريخها عبر أشعارها أو دواوينها أو النقش على معابدها وآثارها.

ولا شك أن الرواية هي طريق للعلم متى كانت صحيحة ثابتة إذ منها ما هو كذب قطعا كالمعارض للثابت عقلا أو حسّا ومنها ما يحتمل الصدق أو الكذب مما لم يقم الدليل القطعي على صدقه أو كذبه... ومنها ما هو صحيح مقبول مما توفّرت فيه شروط القبول.

ولما جاء الاسلام وقع الاهتمام بالرواية اهتماما بعيدا باعتبارها تتعلق بنقل المصدرين

الاساسيين في التشريع وهما كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، فعرفها العلماء المسلمون تعريفات دقيقة ووضعوا لها قواعد وأصولا تضمن دقة نقلها وشدّة التحرّي في حفظها، ويكاد علماء السنة المطهرة يختصّون بها لشدّة عنايتهم بها وانتسابهم إليها.

فعرّفوها بقولهم هي (نقل الحديث واسناده الى من عزي إليه بصيغة من صيغ الأداء (12).

ووضعوا لقبولها شروطا صارمة جعلتها تتميز عن الرواية عند غيرهم من الامم، وأنّ أميز ما تتميّز به الرواية في الاسلام :

1) التحرّي في النقل : فلم تكن الامم السابقة عن الاسلام تتحرّى في نقلها لمروياتها وأخبارها بحيث لا تروي منها إلا الصحيح فداخلت أخبارها الزيادة والنقص والتحريف والتبديل، فلمّا جاء الاسلام حثّ على التحرّي وأوجب التثبت في قبول الأخبار وحذّر النبي صلى الله عليه وسلم من الكذب وتوعّد من لا يلتزم بالصدق بالنار.

2) اتصال السند إلى النبي صلى الله عليه وسلم بالعدول الضابطين وقد أنشأ علماء الإسلام علما كاملا يعنى بالرواية والنقل أطلقوا عليه اسم علم مصطلح الحديث دراية أو علم أصول الحديث وقد عقد ابن حزم الظاهري (ت 456هـ) فصلا في كتابه "الفصل في الملل والأهواء والنحل" ذكر فيه (صفة وجود النقل الذي عند المسلمين لكتابهم ودينهم ثمّ لما نقلوه عن أيمتهم حتى يقف عليه المؤمن والكافر والعالم والجاهل عيانا ان شاء الله تعالى فيعرفون أين نقل سائر الأديان من نقلهم) (13).

وقد قسّم العلماء الخبر من حيث القبول والردّ الى مقبول ومردود وحدّدوا للمقبول شروطا ومواصفات وأوجبوا اكتمالها فيه وإلاّ انحدر الى درك الرّد وهي :

1) اتصال السند2) عدالة الراوي،3) تمام ضبطه،4) عدم الشذوذ،5) الخلوّ من العلة الفادحة.

ولست في حاجة الى تفصيل القول في هذه المباحث لأن الهدف من هذه العجالة انّما هو بيان تميّز منهج المحدثين في قبول الأخبار ونقدها عن غيرهم من العلماء والمختصّين.

وبناء على أن كلاّ من شرطي العدالة والضبط من المقولات بالتشكيك -كما يقول المناطقة- فقد اختلفت أنظار العلماء في تقويمهما، وكثيرا ما يجتمع في الراوي الواحد

وتعديل وتجريح الأمر الذي يثير حيرة الباحثين في اختيارهم الحكم المناسب على الراوي؛ إلاّ أن علماء الحديث توصلوا الى حلّ هذه المعضلة بما يخدم الحقيقة فقدّموا الجرح المفسّر ولو زاد عدد المعدلين لأن مع الجارح زيادة علم لم يطلع عليهما المعدّل ولأن الجارح مصدّق للمعدّل فيما أخبر به عن ظاهر حال الراوي، كلّ هذا اذا لم ينف المعدّل سبب الجرح بأن قال مثلا : اني أعلم كذلك أنه تاب وحسنت توبته، أو استطاع المعدّل أن يردّ سبب الجرح بطريق معتبرة مقنعة فيقدّم التعديل على الجرح في هذه الحالة(14).

منهج المحدثين في جبر الضعف :

وللمحدثين منهج متفرد في جبر الضعف المحتمل الذي قد يعتور أسانيد الأخبار بواساطة المتابعات والشواهد، فقد وضعوا مبحث المتابعات والشواهد والاعتبار خدمة للأحاديث التي اشتملت اسانيدها على مدلّس وقد عنفن أو راوخف ضبطه أو تغير بآخره أو تلك التي وقع فيها انقطاع فحكم عليها بالضعف حتى اذا ما عثر على متابعات شارك فيها ذلك الراوي المدلس راوٍ وآخر ثقة لا يدلّس، أوصرح هو نفسه في الحديث المتابِع بالسماع بدل العنعنة أو عُرف الراوي الذي سقط في الحديث المتابَع (اسم مفعول) فإنه يجبر ضعف ذلك الحديث فيرتفع الى درجة الحسن لغيره إذا كان المتابع حسنا أو إلى الصحيح لغيره اذا كان المتابِعُ صحيحا.

أمّا الشواهد فاتخذها علماء السنة طريقا لاخراج متن الحديث من دائرة الغرابة، أو الحكم لذلك المتن بالصحة أو الحسن من الطريق الأخرى التي وصل إلينا الحديث عن طريقها.

منهجهم في تحديد طرق الرواية وصنع الأداء :

وممّا تتحلى فيه دقة المحدثين وتحرّيهم الطرق الثمانية (15) التي حدّدوها لتحمّل العلم وأدائه والصيغ (16) التي خصّوا بها أداء كل وجه من وجوه التحمل، امعانا منهم في تحصين سبل الحديث وتأمينها من التحريف والكذب.

وان لهذا الجانب من طرق تلقي العلم -كما يقول فؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي- (سمة مميزة تنفرد بها الحضارة الاسلامية، لا نعرف لها في الحضارات الأخرى

شبيها)(16).

وان ممّا يبرز دقتهم في التمييز بين طرق الرواية ما وقع من اعتراض بعض العلماء على استخدام بعض صيغ الأداء في التعبير عن بعض طرق التلقّي :

فأبو عمرو بن الصلاح تـ 643هـ اعترض على استخدام صيغة "أخبرني" و "أخبرنا" فيما أخذ سماعا من لفظ الشيخ، ذلك أن هذه الصيغة محضت في العصور المتأخرة للتعبير بها عما أخذ قراءة وعرضهاعلي الشيخ (17).

كما اعترض على استخدام صيغة "قال لنا فلان" "وذكر لنا فلان" في ما أخذ سماعا من لفظ الشيخ بناء على أن "قال لنا" "وذكر لنا" غالبا ما يكون استخدامها في ما سمع حال المذاكرة (18)، وبين المذاكرة ودروس التلقي بون شاسع.

منهجهم في وضع شروط محدّدة لاعتبار الحديث الموقوف حديثا حكميا : (19).

وقد يحدث الصحابي رضي الله عنه حديثا موقوفا عليه يتعلق بقضايا توقيفية كالحلال والحرام ممّا لامجال للرأي فيها، ولا تعلّق لها بالاجتهاد الذي يحتمل الخطأ والصواب، وممّا لا يكون بيانا لمعنى لغوي أو شرحا لغريب، ذلك أن طريقنا لعلم الغيب وتلقّى الاحكام الشرعية إنما هو الشارع، وهو الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، أمّا الصحابيّ فمهما علا شأنه فلا يشرّع ولا يخبر بقضايا غيبية اختصّ بالاخبار بها الوحي فإذا روى الصحابيّ – والصحابة عدول مزكون من الله ومن الرسول صلى الله عليه وسلم –حديثا يتناول أمرا توفيقيا اعتبره علماء السنة حديثا حكميا أي في حكم ما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم وذلك إذا توفرت فيه الشروط التالية :

1) أن يكون الصحابيّ راوي الحديث غير معروف بالأخذ من الاسرائيليات.

2) وأن يكون خبره لا مجال فيه للرأي ولا مدخل فيه للاجتهاد.

3) وأن لا يكون بيانا للغة ولا شرحا لغريب.

منهج المحدثين في نقل الحديث مختصرا : (1).

وتبدو دقّة المحدثين كذلك واضحة جلية في هذا الموضوع من خلال ما وضعوه من

شروط لنقل الحديث مختصرا وذلك احتياطيا من الوقوع في الزلل أو التحريف أو عدم الوفاء بأداء المراد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقد اختلفت وجهة نظر العلماء في هذ الموضوع :

1) فمنهم من منع الاختصار اطلاقا بناء على منع الرواية بالمعنى لما يخشى من تبديل أو تغيير أو تحريف للمعنى عن مواضعه.

2) ومنهم من منع الاختصار في حق الرواة الذين قد تتعدد رواياتهم للحديث مرة تامة وأخرى مختصرة كما يخشى في هذه الحالة من تسرّب الشك في النفوس في حفظ الراوي وضبطه.

3) وهناك فريق من العلماء جوّزوا الاختصار مطلقا.

والصحيح الذي ذهب اليه جمهور علماء الحديث إنما هو التفصيل :

أ - فيمنع من الاختصار غير العالم إذ قد يشوّش معنى الحديث ويفسده بعملية الاختصار تلك.

ب - أما العالم المتمكن من الحديث فقها ولغة فهذا جوّزوا له الاختصار وذلك إذا كان ما تركه متميزا عمّا نقله غير متعلق بما رواه بحيث لا يختّل البيان النبوي ولا تختلف دلالة الحديث.

وبذلك يحفظون للحديث الشريف دلالاته وما جاء لبيانه من أحكام وآداب تخدم الافراد والمجتمعات.

دقة منهج المحدثين في الكتابة :

وسعيا من علماء السنة النبوية بإبلاغ النصوص على الوجه المطلوب فإنهم وضعوا جملة من القواعد دعوا كتبة الحديث الى التزامها حتى تكون الأحاديث وأسانيدها في غاية الوضوح والضبط.

من هذه القواعد التي دعوا إليها:

1) ضبط الملتبس من الاسماء في طرق الكتابة.

2) توضيح الخط بشكل يقرأ معه بوضوح فلا يكون دقيقا ولا معلقا مع ضبط الحروف

المعجمة وشكل ما يحتاج الى شكل.

3) ومنع العلماء على الكاتب أن يصطلح مع نفسه برمز لا يعرفه الناس وإن فعل ذلك فليبيّن مراده من تلك الرموز في أول الكتاب أو آخره.

4) وإذا كانت للكتاب عدة روايات فإنه يجعل إحدى تلك الروايات أصلا ثم ما كان في غيرها من زيادات ألحقها في الهامش، أو نقص أو اختلاف أشار إليه كذلك في الهامش.

5) واشترطوا عند كتابة الحديث أن يجعل الكاتب دائرة بين كل حديثين للفصل بينهما ويستحبّ أن تبقى الدارات غفلا فإذا قابل تلك النسخة بالأصل نقط وسطها أو خط في وسطها خطا.

6) كما اشترط العلماء وجوب التزام الأدب مع الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وذلك بالحفاظ على كتابه "التصلية" و "التسليم" ولا يتقيد فيه بما في الأصل إذا كان ناقصا ويكره الرمز إليها.

كما كرهوا كتابة عبدالرحمن مثلا بكتابة عبد في آخر السطر والرحمن بن فلان في أول السطر، كما كرهوا كتابة عبارة رسول في آخر السطر والله صلى الله عليه وسلم في أول السطر.

7) ومن أهم ما اشترطوه في هذا المضمار وجوب مقابلة الراوي لكتابه بأصل شيخه (قال عروة بن الزبير لابنه هشام : كتبت؟ قال : نعم قال : قابلت؟ قال : لا قال: لم تكتب؟)

وتسيراً لهذه العملية الخطيرة فإن العلماء جوّزوا أن تتم المقابلة بفرع قوبل بأصل الشيخ ونظراً لخطر المقابلة وأهميتها فأن القاضي عياضا السبتيّ منع الرواية من كتاب لم يقابل.

8) وإذا كان ثمة في الكتاب سقط وهو ما يعرف "باللحق" فإنهم وضّحوا كيفية تدارك هذا السقط وذلك :

أ – بأن يخط من موضع السقوط في السطر خطا صاعدا معطوفا.

ب – وقيل يمدّ العطفة من أول اللحق الى الهامش الذي سيكتب اللحق فيه، ثمّ أوجبوا كتابة "صح" بعد إنتهاء اللحق وقيل يكتب مع "صح" "رجع" أي كأنّما رجع الى أصل النص وتثبت من الكلمة التي سقطت فألحقت في موضعها.

9) وطلب العلماء من الحذاق المتقنين من الكتبة أن يكتبوا عبارة "صحّ" وهو ما يعرف بالتصحيح على كلام صحّ رواية ومعنى، إلا أنه عرضة للشك فيه أو الاختلاف حوله فتضع عملية التصحيح هذه حدّا لعملية الشك أو الاختلاف حيث يثبت الكاتب بها أنه لم يغفل عن هذا الأمر وأنه قد ضبط الرواية وصحّحها على الوجه المطلوب.

أماّ حينما يعثر الكاتب على عبارة ثابتة نقلا إلا أنها فاسدة لفظا أو معنى أو هي مغلوطة من الناحية اللغوية أو هي مصحّفة إلاّ أنّ الرواية ثابتة بها فإنه يمدّ على تلك الكلمة خطا أوّله صاد على هذا الشكل (ص) وهو ما يعرف في اصطلاحهم بالتضبيب أو التمريض.

ونلاحظ أنهم فرقّوا بين ما هو صحيح وما هو سقيم فكتبوا على الصحيح "صحّ" وعلى السقيم "صـ" ليدل نقص الحرف على اختلال الكلمة ونبّهوا الى وجوب عدم الصاق التضبيب بالعبارة الممدود عليها لئلا يظنّ ضربا لها.

وإذا تتبعنا المحدثين في أساليب نقدهم ومناهج بحثهم في الأسانيد والمتون أدركنا أنهم يتميّزون بالدقة الفائقة التي لا تترك أي مجال لاحتمال الخطإ الأمر الذي جعل كبار النقاد المنصفين مسلمين وغيرهم يشهدون لهم بالتفوّق والابداع.

وعلى طلبة العلم أن يقفوا على هذه الحقائق حتى تكون حافزا لهم للنسج على منوال ما شيّده أسلافنا من العلماء في مجال العلم والبحث فيحققوا لأمنهم ما تنشده من اقتعاد المكانة المرموقة التي تستحقها بين الأمم واستعادة زمام الريادة في مختلف شؤون الحياة.

الهوامش

1 – صحيح البخاري –كتاب العلم– باب العلم قبل القول والعمل متن فتح الباري 159/1.

2 – أحمد بن محمد بن منصور المشهور بابن المنيّر السكندري ت 683 (الاعلام 212/1).

3 – فتح الباري 190/1 (الطبعة السلفية– رقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه– محمد فؤاد عبدالباقي واشرف على طبعه محبّ الدين الخطيب).

4 – صحيح البخاري –باب الاغتباط في العلم والحكمة 165/1.

5 – فتح الباري 166/1.

6 – صحيح البخاري –العلم– باب رفع العلم وظهور الجهل حديث رقم (80: 178/1 وتتمة الحديث (ويشرب الخمر ويظهر الزنا).

7 – كشف الظنون لمصطفى بن عبدالله القسطنطيني الشهير بالملا كاتب الحلبي تـ 1067 (منشورات مكتبة المثنى بغداد) صفحة ب ظ.

8 – انظر الجزء العاشر صفحة 262-360 (الطبعة الثالثة) وانظر الفهرست نفسه لابن النديم (دار المعرفة –بيروت 1987) وانظر فهرست ابن خير الاشبيلي تـ 575هـ (طبع طبعات كثيرة عن الزصل المطبوع سنة 1893م) الرسالة المستطرفة لمحمد بن جعفر الكتاني تـ 1345هـ (طبع طبعات متعددة وقد محّضها مؤلفها لكتب علوم الحديث والمحدّثين وكذلك فهرس الفهارس والاثبات لعبد الحي بن عبد الكبير الكتّاني المتوفى قرابة سنة 1382هـ وهو (ينبئ عن سعة وكثرة مؤلفات علماء الاسلام في شوارد أبواب التاريخ الاسلامي... جمع فيه... ما يقرب من 1300 فهرس... فكان قاموسا جامعا لتراجم المولفين في السنّة... وهو كتاب يجد فيه أهل كل إقليم تراجم أعلامهم ووفياتهم وولادتهم وآثارهم...) انظر مقدمة الكتاب ص 5-44 (دار الغرب الاسلامي ط.2–1982م).

9 – أتمت جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض ترجمة وطبع 12 مجلدا منه تناولت (القرآن، والحديث، التدوين التاريخي، الفقه، العقائد والتصوف، مجموعات المخطوطات العربية في مكتبات العالم، علم اللغة، الشعر) وستتولى جامعة الملك سعود (جامعة الرياض سابقا ترجمة ونشر المجلدات المتعلقة بالطب والكيمياء وعلم النبات والزراعة والرياضيات وعلم الفلك وعلم أحكام النجوم والاثار العلوية) وقد ترجمت وطبعت بعضها بعد.

10 – ذكرها ابن النديم في الفهرست، والمختصر في علم التاريخ للكافيجي، والاعلان بالتوبيخ والجواهر والدرر وكلاهما للسخاوي كما ذكر فصلا من كتاب "مفتاح السعادة ومصباح السيادة" لطاش كبرى زادة.

11 – المنهج الحديث في علوم الحديث قسم الرواية لمحمد محمد السمّاحي ص30 (طبع دارالانوار 1385هـ -1965م).

12 – محاضرات في علوم الحديث مصطفى أمين التازي ج1/19 (دار التأليف القاهرة -1971م).

13 – الفصل 2/81-ط1- المطبعة الأدبية بمصر 1317هـ).

14 – أنظر تدريب الراوي 1/309 (دار الكتب الحديثة القاهرة–تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف– الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي 177(ط2-1972 دار الكتب الحديثة بالقاهرة ومكتبة المثنى ببغداد)– محاسن الاصطلاح للبلقيني ص224 مطبوع على هامش ابن الصلاح–الهيئة المصرية العامة للكتاب 1976م.

15 – السماع من لفظ الشيخ –القراءة على الشيخ–الاجازة–المناولة–المكاتبة–الاعلام–الوصية–الوجادة.

16 – مثل سمعت وسمعنا وحدّثني وحدّثنا وأخبرني وأخبرنا وأنبأني وأنبأنا وعن وقال لي وقال لنا وذكر لي وذكر لنا وأجازني وأجازنا وناولني وناولنا ...

17 – المجلد 1 الجزء1 ص123.

18 – انظر المقدمة ص132 وص135 (تحقيق نورالدين عتر–دار الفكر للطباعة–دمشق 1986).

19 – المرجع السابق ص136.

20 – انظر محاضرات في علوم الحديث 1/38.

21 – انظر تدريب الراوي 1/103.